بحث مقدم من الدكتور المحامي طارق شندب

بعنوان:

العلاقة بين مفهوم حقوق الإنسان وتعريف الإرهاب

قد يكون ثمة شبه إجماع حقوقي على مفهوم حقوق الإنسان وما يتضمنه من مختلف الجوانب ولكن من المؤكد أن تعريف الإرهاب حتى هذه اللحظة لم يحظى بإجماع حقوقي دولي أو حتى بشبه إجماع.

تطور الأحداث والمتغيرات في منطقتنا في الفترة الممتدة من حوالي خمسة عشر سنة وحتى هذه اللحظة وظهور أعمال وميليشيات إرهابية متنوعة مترافقة مع انتهاكات جسيمة لمفهوم حقوق الإنسان والعدالة تارة تحت عنوان مكافحة الإرهاب وطوراً تحت عناوين أخرى، جعلت الإشكالية التي أطرحها في بحثي هذا عن مفهوم العلاقة بين تلك الحقوق وتعريف الإرهاب، إشكالية حقيقية.

فهنالك من يعتبر أنه لا مكان لحقوق الإنسان في ظل الحروب القائمة ضد الإرهاب ومنهم من يفسر الإرهاب حسب مصالحه الخاصة وفق ما تمليه مصالحه ومنهم من يعتبر أن حقوق الإنسان تتعارض مع مفهوم محاربة الإرهاب والقضاء عليه. ولكن الحقيقة أننا بحاجة ماسة لتعريف الإرهاب بصيغة قانونية حقوقية حضارية وتكون قواعد حقوق الإنسان مصانة دائماً لأنني أؤمن بأن تلك الحقوق هي من وسائل مكافحة الإرهاب، وبالتالي فإن العلاقة بين المفهومين هي علاقة تكاملية وليست عدائية أو مختلفة، وإن كانت بعض المنظمات والدول تحاول الاستفادة من التناقض الحاصل بين المفهومين لتحقيق أهداف خاصة بها.

الفصل الأول: تعريف الإرهاب

الإرهاب في القانون الدولي والقوانين المحلية هو فعل جرمي كبير يعاقب عليه، هذا بالمعنى المطلق، أما في التفسير الضيق فلقد اختلفت القوانين المحلية للدول على وضع تعريف محدد له كما أن القانون الدولي بدأ يشهد تعريفات واضحة في الأونة االأخيرة مع ازدياد الاعمال الإرهابية التي تضرب العالم وباتت تؤثر في السلم والأمن الدوليين.

الجزء الأول/ تعريف الإرهاب في القوانين المحلية: تختلف القوانين المحلية للدول في وضع تعريف محدد للإرهاب، إلا أنها جميعها متفقة أو تكاد تجمع على أنها أفعال محظورة خطيرة ترتكب في حق أشخاص أو ممتلكات عامة أو خاصة ويحدد لها القانون عقوبات جزائية. وتنفرد كل دولة في تعريف الإرهاب حسب قوانينها وحسب مصالحها وبما يتناسب مع رؤية المشرعين. فقد تصدر دول ما تشريعا تعتبر عملاً معيناً أو مجموعة سياسية أو حزبية على أنها إارهابية في حين تعتبر دول أخرى أن تلك المجموعات هي مجموعات سياسية تقوم بأعمال تحررية وهكذا دواليك اختلفت الدول في تحديد تعريف محدد للإرهاب وامتد هذا الاختلاف إلى العلاقات الدولية. فتركيا مثلاً تعتبر التنظيمات الكردية مثلا pyd جماعات أو تنظيمات إرهابية كما تعتبر تنظيم غولان أو ما يسمى بالتنظيم الموازي جماعة إرهابية، فيما تقوم الولايات المتحدة الأميركية بدعم واستقبال تلك التنظيمات وإيجاد تغطية سياسية لهم، بالرغم من الأعمال الإرهابية والمخالفة للقانون التركي باعتبار تلك المجموعات ارتكبتها تلك التنظيمات على الأراضي التركية، وبالرغم من صدور قوانين تركية عن البرلمان التركي باعتبار تلك المجموعات إرهابية.

الجزء الثاني: تعريف الإرهاب في القانون الدولي.

مازال علماء القانون الدولي كذلك يحاولون إيجاد تعريف محدد للإرهاب ولقد صدرت عشرات بل مئات القرارات عن مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة لحقوق الإنسان وعن لجان القانون الدولي التابعة لمجلس الأمن وغيرها فيما يتعلق بتعريف الإرهاب منذ بداية ونشأة الأمم المتحدة ومفهوم القانون الدولي وحتى هذه اللحظة ما تزال الجهود الدولية القانونية تبذل في سبيل ذلك وصدرت تعريفات كثيرة لا مجال لحصرها تعرف الإرهاب وتعدد الأفعال الإرهابية بدء من خطف الطائرات والتفجيرات في المجمعات المدنية وخطف المدنيين واستعمال الأسلحة المحرمة دولياً واستعمال المتقجرات في قتل المدنيين وغيرها من عشرات الأفعال الجرمية حتى بتنا أمام حالات شتى لا يمكن إحصاءها من تعريف للإرهاب. وبتنا نرى مجلس الأمن الدولي يحدد الأعمال الإرهابية مع كل عمل جرمي يقع في العالم ويعتبره مجلس الأمن تهديدا للسلم والأمن الدولي كما هو الحريم علم ٢٠٠٥ حيث اعتبرها مجلس الأمن أنها جريمة تمس السلم والأمن الدوليين وأنها جريمة إرهابية في حين أن هنالك تنظيمات إجرامية إرهابية ظهرت في نفس المناطق ارتكبت إرهاباً اكثر من إرهاب داعش لم يصنفها مجلس الأمن على أنها منظمات إرهابية مثل الحشد الشعبي العراقي وبعض التنظيمات الكردية في من إرهاب داعش لم يصنفها مجلس الأمن على عدم وجود قواعد قانونية واضحة و أساسية لتعريف الإرهاب وتصنيف المجموعات الإرهابية بل أن الإملاءات السياسية الدولية واحتكار مجلس الأمن الدولي للقرار الدولي العام هو من يحدد مفهوم الإرهاب حسب مصالح القوى المسيطرة على المجلس.

الفصل الثاني: مفهوم حقوق الإنسان

كلمة فضفاضة عندما نتكلم عن حقوق الإنسان وإن كان القانون الدولي الحديث بشقيه القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون حقوق الإنسان.

لم ترى البشرية على مر التاريخ احتراماً وتكريساً لمفهوم حقوق الإنسان وتشريع تلك الحقوق بنص واضح كما هو الحال في الشريعة الإسلامية والقرآن الكريم. واعتمدت القوانين الحديثة الدولية والمحلية على حقوق الإنسان في الإسلام واستفادت منها لتعزيز مفهوم الحقوق الفردية وإقرارها في قوانين واتفاقيات ومنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

الجزء الاول: حقوق الإنسان في القوانين المحلية والدولية

نصت التشريعات القانونية المحلية لمعظم الدول على حماية الفرد وممتلكاته وأردفت جزاء لمن يعتدى على الحرية الفردية وحق الإنسان بالعيش والتملك وغيرها من حقوقه الطبيعية . وينسحب الأمر في القانون الدولي على حماية حق الإنسان بالعيش بكرامة وحقه بالتعلم والتنقل والتعبير عن رأيه ضمن ضوابط محددة تهدف لتنظيم العلاقات بين البشر وبين الدول كذلك ... وبالرغم من التقدم الحديث لمفهوم حقوق الإنسان وحقه بالتعبير والعيش بكرامة وحقه بممارسة عبادته الخاصة إلا أننا نرى تعدياً كبيراً على حقوق الإنسان منتشرة في العديد من دول العالم الحديث كما هو الحال مع مسلمي بورما ومسلمي الصين أو مسلمي تركستان الشرقية حيث يعاني المسلمين هنالك من انتهاكات وفظاعات وجرائم ترتكب بحقهم حيث يتم تهجيرهم من مواطنهم وقتلهم ونهب ممتلكاتهم بغطاء قانوني من تلك الدول مما يدل أن التشريعات الممنوحة لحماية الفرد لا تعني أنها تطبق بل أن كثير من الدول يستعملها مع قوانين أخرى لتبرير عمليات القتل والتهجير بحجج واهية ومنها حجة مكافحة الإرهاب الذي أصبح شماعة تستعمل ضد المسلمين بالذات.

الجزء الثاني: أدوات حماية حقوق الإنسان الدولية وتقصير ها في تحقيق الحماية

أعطيت سابقا مثلاً حالتي المسلمين في بورما وتركستان الشرقية وهما جزء يسير من الاضطهادات التي تستهدف البشرية في العصر الحديث وهنالك الكثير من الأمثلة التي لو ذكرناها لكنا بحاجة الى عشرات المجلدات.

هل الحماية الدولية لحقوق الإنسان تتمثل في إمكانية محاكمة المجرمين الذين ارتكبوا جرائم بحق الإنسان مثل المحكمة الخاصة بيوغسلافيا السابقة، وهل المحكمة، التي المحكمة الخاصة بيوغسلافيا السابقة، وهل المحكمة، التي شكلت بعد انتهاء الحرب التي أوقفها التدخل المتأخر لحلف الناتو في ظل عجز مجلس الأمن عن تأمين الحماية لألاف المسلمين الذين قتلوا وهجروا واعتدي عليهم بأفظع جرائم العصر الحديث، حققت حماية لحقوق الإنسان في البوسنة والهرسك؟!

أمام هذا الواقع المرير الذي يتم فيه انتهاك حقوق الإنسان وأمام القوانين الدولية التي تنص على حماية حقوق الإنسان وبالأخص حقه بالعيش، هل حققت أدوات الحماية الدولية دورها في ذلك؟

هل حققت المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم االأخرى هدفها بتحقيق العدالة ووضع حد لاستمرار حالات الإجرام بحق الإنسان في أي مكان في العالم؟

هل حققت المحكمة الخاصة لمحاكمة قتلة الحريري أي حماية للضحايا أو للبنانيين الذين ما يزالون يعانون من الاغتيالات السياسية؟

هل حققت المحكمة الجنائية الدولية أي حماية لمنع قتل مليون سوري وتهجير وتشريد خمسة عشر مليون آخرين؟

هل تم إيجاد آلية حقيقية لحماية الحقوق وأقلها الحق بالعيش؟

هل استطاعت الآلية الدولية للأمم المتحدة في منع الإرهاب ومكافحته ومعاقبة مرتكبيه في لبنان وسوريا وتركيا والعراق واليمن وبورما وتركستان الشرقية و.... ؟

بالطبع الجواب هو كلا وذلك لأسباب عديدة سنذكر ها في توصيات هذا البحث.

الفصل الأخير: إشكالية العلاقة بين مفهوم حقوق الإنسان والإرهاب وكيفية إيجاد آلية حقيقية لاحترام حقوق الإنسان ومكافحة الارهاب.

هذا الفصل الأخير اخترته ليكون جواباً للأسئلة والإشكاليات المطروحة وليكون ما فيه من آراء وأفكار قانونية هي بمثابة توصيات لتحديد الإشكالية القائمة بين مفهوم حقوق الإنسان وبين مفهوم مكافحة الإرهاب دون أن ننسى أن المجتمع الدولي المتمثل بالأمم المتحدة قد قام بخطوات مهمة في العمل القانوني على ترسيخ مفهوم حقوق الإنسان وتطوير القانون الدولي ومحاولة إيجاد آليات وتشريعات حديثة لمكافحة الإرهاب ولكن كل تلك المحاولات والإنجازات القانونية تصطدم بالسياسة والمصالح الداخلية.

لا بد من إعادة التأكيد على أن العلاقة بين حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب هي علاقة تكاملية لا تتم الواحدة دون الأخرى، بل أن قوانين حقوق الإنسان وتنفيذها بشكل جدي وحقيقي هي المدخل الرئيسي لمكافحة الإرهاب. إن الإرهاب مرتبط بشكل أساسى بالظلم، فمنح الحقوق هو نقيض الظلم والإرهاب.

إن العالم الغربي اليوم بمجمله يحاول أن يعطي الإرهاب صوراً دينية ويسلط الضوء على إرهاب يجري في منطقة معينة ويتغاضى عن إرهاب آخر حسب مصالحه وأجنداته الخارجية، فعلى سبيل المثال لا الحصر، لا تزال منظمة غولن الإرهابية تُمارس عملها في الولايات المتحدة الأميركية دون أن تتجاوب الحكومة الأميركية مع طلبات الإنتربول لتسليم زعيم تلك المنظمة التي ارتكبت أفظع الأعمال الإرهابية في ١٤ تموز ٢٠١٦ في تركيا.

لا بد أن نؤكد على أن بعض المؤسسات الدولية القانونية ما زالت تعتمد سياسة الكيل بمكيالين حسب مصالحها السياسية وليس حسب مفهوم القوانين. لذلك فإن مفهوم العدالة لن يتحقق إلا بعملية إصلاح جذرية تتمثل بما يلى:

أولاً: إخراج المحاكم الدولية من سلطة مجلس الأمن الدولي عبر تعديل نظام روما (الذي أنشأ المحكمة الجنائية الدولية) وجعل سلطة الادعاء والمباشرة بالتحقيق مرتبطة فقط بالقضاة دون أي إحالة من مجلس الأمن، وإيجاد نصوص ملزمة لتسريع أعمال المحاكم الجنائية لأن العدالة البطيئة هي ظلم.

ثانياً: تعديل النظام السياسي لمجلس الأمن وإلغاء حق الفيتو الممنوح للدول الخمس، فلا يجوز أن تتحكم خمس دول بمصالح العالم وقوانينه وبعض هذه الدول تُمارس إرهاب الدولة في مكان ما.

ثالثاً: إيجاد تعريف موحد للإرهاب وتفعيل نظام الإنتربول والتعاون الدولي أكثر لمكافحة الإرهاب وإصدار قوانين وتشريعات تلزم الدول بالاستجابة لطلبات التعاون في مجال مكافحة الإرهاب الصحيحة.

رابعاً: إيجاد آلية دولية قضائية شفافة وذات صلاحية لمنع بعض الدول من استعمال النظام السياسي والقضائي الذي يمارس ما يسمى إرهاب الدولة والتستر عليه. وذلك لمنع استخدام تلك الدول شعار مكافحة الإرهاب كشماعة لضرب القانون والحريات الشخصية وحقوق الإنسان.

خامساً: تعزيز روحية مفهوم حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب عبر معاهد وبرامج جامعية مختصة

المراجع:

1 المحكمة الجنائية الخاصة بلبنان اغتيال رفيق الحريري، شندب طارق، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2014

The Relationship Between the Concept of Human Rights and the Definition of Terror

There is a legal consensus on the concept of human rights and what its different aspects include, but the definition of terrorism has not gotten the same international legal consensus, or even partial agreement.

There have been many developments and changes in our area in the past 15 years, and many different types of terrorist militias and actions that have led to serious violations of the concept of human rights and justice. Sometimes these actions are committed under the name of anti-terrorism, and sometimes they are committed in the name of something else, and they have led to the serious problem that I bring up in my research about the relationship between these rights and the definition of terrorism.

There are people that believe that there is no place for human rights in light of the current wars against terrorism, some that interpret terrorism based on their own interests and what is good for them, and some that believe that human rights are not applicable with the concept of fighting and ending terrorism. The truth, however, is that we are in dire need of a civilized legal and rights definition of terrorism, and the principles of human rights must always be the foundation of all of this because I believe that these rights are a method of countering terrorism. Therefore, the relationship between the two concepts is a complementary relationship, not a conflicting or differing one, even if there are some organizations or countries that are trying to benefit from this contradiction between the two concepts to achieve their own goals.

Section One: Definition of Terrorism

In international law and national laws, terrorism is a punishable criminal act, and this is the absolute meaning, while the narrow interpretation changes in the national laws from country to country based on their definition, while international laws have started getting clearer definitions

recently with the increase in terror operations that are harming the world and affecting international peace and security.

Part One: The Definition of Terrorism in National Laws

The national laws of countries differ with regards to their specific definitions of terrorism, but they all agree, or almost agree, that terrorist actions are illegal and dangerous actions that are committed against individuals or public or private property, and the laws set criminal penalties for them. Each country is different in how it defines terrorism based on its laws, its interests, and in line with the vision of the legislators. A country can make a law that a specific actions, political group, or political party are terrorists, while another country can consider these groups to be political groups that are fighting for freedom, and so on. Countries have differed in their specific definition of terrorism, and this difference has extended to international relations. Turkey, for example, considers Kurdish groups, like the PYD and the PKK, to be terror groups, and it also considers the Gulen movement to be a terror group. Meanwhile, the United States of America supports and works with these groups, providing them with political cover, despite these groups committing terrorist actions that violate Turkish and international law in Turkey and despite the Turkish parliament issuing laws to consider these groups dangerous terror groups.

Part Two: Definition of Terrorism in International Law

Scholars of international law are still trying to create a specific definition for terrorism, and there have been dozens, even hundreds, of resolutions from the UN Security Council, the General Assembly of the Human Rights Council, international law committees of the Security Council, and other entities, to define terrorism. This has been going on since the establishment of the United Nations and the concept of international law and is still happening today. There are still international legal efforts to do this, and there have been too many definitions to be listed here that define terrorism and list terrorist acts, starting from hijacking airplanes, bombing civilian areas, kidnapping civilians, using internationally banned weapons, using bombings to kill civilians, and dozens of other criminal acts that are too many to list. We see that the UN Security Council specifies terrorist acts with every criminal action that takes place in the world that is considered, by the Security Council, to threaten international peace and security, as is the case of the bombing that targeted the head of the Lebanese government, Rafic Hariri, in 2005. The Security Council considered this to be a crime that affects international peace and security and a terrorist action. The Security Council later considered ISIS, which appeared in Syria and Iraq, for example, as a terror group, even though there are other criminal and terror groups that have appeared in the same area and have committed more terrorist atrocities than ISIS, but the Security Council did not classify them as terror groups. These groups include the Popular Mobilization Units in Iraq, some Kurdish groups in northern Syria, and others. This shows that there are no clear legal guidelines that define terrorism and classify terror groups. International politics and the Security Council having a monopoly on international resolutions are what determines the concept of terrorism in accordance with the interests of the powers that are in control of the Security Council.

Section Two: The Concept of Human Rights

Human rights is a loose concept, even if international law, in both international human rights law and human rights law, have formed a solid foundation for the concept of human rights.

Throughout human history, there has not been respect for and enshrinement of the concept of human rights, and including these rights in laws and legislation, as there is in Islamic law and the Holy Quran. Modern international and national laws have relied on human rights in Islam, and

they have benefitted from them, to strengthen the concept of individual rights and include them in laws and conventions, including the Universal Declaration of Human Rights.

Part One: Human Rights in National and International Law

The national laws of most countries include the protection of individuals and their property, and they have included penalties for anyone who violates individuals' liberties and human rights to life, property, and other natural human rights. In international law, the rights of individuals to a dignified life, education, movement, and expression of opinion, within certain controls, and this aims to regulate relations between people and between states as well. Despite the modern advancement of the concept of human rights, the right to expression, the right to a dignified life, and the right to worship freely, but we see that there are many severe violations of human rights in several countries around the world, as is the case with the Muslims in Burma, Muslims in China, or East Turkestan. Muslims there are subject to human rights violations, atrocities, and crimes that are committed against them, and they are forced out of their homes, killed, and their property is looted, and all of this is being done with legal cover by these states, which shows that there being laws that protect individuals does not mean that they are being implemented. To the contrary, many countries use these laws, along with other laws, to justify the killing and displacement of people based on flimsy justifications, including countering terrorism, which has become an excuse used especially against Muslims.

Part Two: International Tools for the Protection of Human Rights and Their Shortcomings in Achieving This Protection

I gave an example above about the conditions of the Muslims in Burma and East Turkestan, and this is only a part of the oppression of people in modern history. There are many cases of oppression like this, and we would need dozens of books just to mention all of them.

Is international protection of human rights represented by the prosecution of criminals who have committed violations of human rights, like the International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia, which was established to try the criminals who committed violations in the former Yugoslavia, and did this court, which was established after the war was ended by the late intervention of NATO in light of the inability of the Security Council to protect the thousands of Muslims who were killed, forced out of their homes, and attacked in some of the worst crimes that were committed in modern history, provide protection of human rights in Bosnia and Herzegovina?!

In light of this bitter reality, where human rights are violated, and with international laws, which include texts for the protection of human rights, especially the human right to life, have international tools for the protection of human rights played their role in this?

Has the International Criminal Court, and other international courts, achieved their goals in providing justice and ending crimes against humans all over the world?

Has the Special Tribunal for Lebanon, the tribunal established to investigate and prosecute those responsible for the assassination of Hariri, provided any protection to the victims or to the Lebanese people, who are still suffering from political assassinations?(1)

Has the International Criminal Court provided any protection to stop the killing of a million Syrians and the forced displacement of 15 million others?

Has a real mechanism been found for the protection of rights, at least the right to life?

Have the international mechanisms of the United Nations been able to stop terrorism and hold those who commit acts of terrorism accountable in Lebanon, Syria, Turkey, Iraq, Yemen, Burma, East Turkestan, etc.?

Of course, the answer to these questions is no, and this is for a number of reasons, which I will mention during the recommendations of this study.

Final Section: The Problem in the Relationship Between the Concept of Human Rights and Terrorism, and How to Create a Real Mechanism to Respect Human Rights and Counter Terrorism

I choose this last section to be the answer to the questions and problems that were brought up, and so that the legal opinions and ideas that are in it can be recommendations to determine the current problem in the relationship between the concept of human rights and the concept of countering terrorism. We should not forget, of course, that the international community, represented by the United Nations, has taken important steps to create laws to establish the concept of human rights, develop international law, and try to create modern mechanisms and laws to counter terrorism, but these attempts and legal achievements are in conflict with international politics and interests, with how countries apply the law, and how committed they are based on their internal interests.

It should be reiterated that the relationship between human rights and countering terrorism is a complementary relationship, and one of these things cannot be done without doing the other. Human rights laws, and their serious and real implementation, are the foundation of the fight against terrorism. Terrorism is primarily linked to oppression and giving people their rights is the opposite of oppression and terrorism.

Today, the West is trying to give terrorism a religious image, and it is shining a light on terrorism in a specific area while ignoring other forms of terrorism based on their interests and agendas. For example, the Gulen Movement, a terrorist group, is still carrying out its activities in the United States of America, and the American government is not responding to requests by Interpol to hand over the head of this organization, which committed the most terrible terrorist acts on July 14th, 2016.

We must stress here that some international legal institutions still have a policy of double standards, based on their political interests, and do not judge based on the law. The concept of justice will not be achieved except with a radical reform process made up of the following:

First: Taking international courts out of the control of the UN Security Council by amending the Rome Statutes (which established the International Criminal Court), making the authority to bring suits and start investigations linked only to the judges, without any referral from the Security Council, and creating binding texts to speed up the work of the criminal courts because slow justice is a form of oppression.

Second: Amending the political system of the Security Council and removing the veto right from the five permanent members because it is not right that five countries control the interests and laws of the world when some of these countries practice state terrorism in other parts of the world.

Third: Creating a unified definition of terrorism, activating the Interpol system, and increasing international cooperation to counter terrorism and issue laws and legislation and that ensures that countries will respond to requests for cooperation in the field of countering real terrorism.

Fourth: Creating an international judicial mechanism that is transparent and has the authority to stop countries from using the political and judicial system for state terrorism or to cover terrorism. This shall be done to stop those countries using counter-terrorism to justify violations of the law, personal freedoms, and human rights.

Fifth: Strengthening the core of the concept of human rights and counter-terrorism through specialized institutions and college program.

(1)Chindeb Tarek, special tribunal for Lebanon, Halabi library, Beirut ,2013